البدائل المقترحة كحل فعال لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

The proposed alternatives as an effective solution to finance higher education and scientific research in Algeria

أستاذ مساعد أ. جامعة العربي التبسي/تبسة منجية بورحلة
mongia.univ@yahoo.com
أستاذ مساعد أ. جامعة العربي التبسي/تبسة صورية مساني
messani2010@hotmail.fr
هاجر برهوم أستاذة محاضرة ب. جامعة العربي التبسي/تبسة
bhadjer555@gmail.com

ملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن منالإرتفاع المتصاعد في نفقات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، نتيجة لتزايد النمو السكاني، تزايد الطلب على التعليم في شتى مراحله وأنواعه المختلفة، والوعي بأهمية التعليم وجدواه والإقبال عليه، التزايد المستمر للطلبة ومنه زيادة الإحتياجات من المباني والتجهيزات والتقنيات وهيئات التدريس وغيرها من مستلزمات التعليم العالي، ويترتب على ذلك زيادة الإنفاق عليه من طرف ميزانية الدولة من خلال رفع مستويات تمويله أكثر ليصل به لمرحلة العجز المتفاقم والمزمن، أو ضرورة البحث عن بدائل في قطاعات أخرى تساهم في تمويله من أجل توفير الإحتياجات المتزايدة ومتابعة المسيرة العلمية وتحقيق التنمية.

الكلمات الدالة : التعليم العالي، البحث العلمي.

Abstract :

This study aims at clarifying The most important challenges facing Algeria at the present time are the rising costs of education and higher education, especially as a result of increasing population growth, the increasing demand for education at all levels and its various types, awareness of the importance of education, its popularity and demand, education, and other higher education requirements. this entails an increase in expenditure by the state budget through raising its funding levels further to reach the growing and chronic deficit stage, or the need to seek alternatives in other sectors that contribute in order to provide for increased needs, follow up the scientific process and achieve development.

keywords: Higher Education, Scientific Research.

المقدمة:

تولي الكثير من الدول في السنوات الأخيرة إهتماما بالغا لقطاع التعليم العالي لما له من إنعكاسات مباشرة على تطور إقتصادياتها، حيث تعتبره الكثير من الدول من ضمن القطاعات الإستراتيجية وترصد له ميزانيات ضخمة لما له من علاقة تلازمية بتحقيق التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال النهوض بمؤسسات التعليم العالي وإصلاح مناهج التعليم الجامعية من أجل تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة.

ومنه فقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا من خلال تطور عدد المؤسسات الجامعية، وعدد الأساتذة، عدد الطلبة المسجلين، وعدد الطلبة الخرجين سنويا. كل هذا التطور السريع ما كان له أن يحدث دون ظهور بعض الإختلالات الناتجة عن الضغط الكبير جراء الطلب الإجتماعي المتزايد على التعليم العالي، والذي يتسبب بدرجة كبيرة في خلق مشاكل تمويلية.

ومما سبق يعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات لكي تنهض بمسؤولياتها بشكل كفء وفعال، نظرا لحاجتها المستمرة للأموال لمقابلة الحاجة المتزايدة لتعليم ذي نوعية جيدة، ويظهر ذلك من خلال الموارد التي تخصص لها من قبل الدولة ضمن الميزانية العامة بشكل كبير وأساسي، وقد يكون هو المصدر الوحيد لمواردها.

وتتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع ضرورة وحتمية وجود بدائل تمويلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، في ظل إرتفاع

ISSN:2602-6570

المستمر لوتيرة النفقات، من أجل تقليص تدخل الدولة في التمويل والوصول إلى حالة توازن تتصف بالدوام، مع تحقيق مخرجات ذات جودة عالية.

بينما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية لكل من التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف إصلاحاته التي مر بها منذ الإستقلال إلى حد الآن، إضافة إلى التعرف على إشكالية تمويل التعليم العالي من خلال التطرق لواقع ومستوى كفايته، وتحديد مصادره الرئيسية والثانوية منها، ثم أخيرا إسقاط الإشكالية على الجزائر لمعرفة واقع تمويلها لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال توضيح المستويات، الأسباب والمشاكل، ثم البدائل المقترحة لتمويل هذا القطاع.

وعليه تحاول هذه الدراسة بتحليل الإشكالية التالية:

" هل يمكن الإبقاء على طريقة التمويل العمومية بقطاع التعليم العالي في الجزائر؟ أم ضرورة البحث عن بدائل تمويلية أخرى؟"

ومن هذا المنطلق سيتم تسليط الضوء على كافة عناصر الدراسة من خلال التطرق إل النقاط التالية:

أولا :مفاهيم عامة حول التعليم العالي والبحث العلمي؛

ثانيا: إشكالية تمويل تمويل التعليم العالي؛

ثالثا: واقع تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول التعليم العالي والبحث العلمي

يعد قطاع التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي أضحت تعني بإهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك لما تلعبه من دور فعال في مجال

إنتاج المعرفة وكذا المساهمة في إمداد كل من القطاع الإقتصادي والإجتماعي بالرأسمال الكفء.

1- مفهوم التعليم العالي والبحث العلمي: لقد حظي المفهومين بالعديد من التعاريف، سيتم ذكر أبرزها كمايلي:

- **تعريف التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي "كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة [1]".

- **تعريف البحث العلمي:** يعرف على أنه " محاولة الإجابة عن تساؤلات أو حل مشكلات أو لإكتشاف معارف جديدة أو إختراع وإبتكار أشياء جديدة لم تكم معروفة من قبل وذلك بإتباع أساليب علمية نظامية وخطوات منطقية بغرض الوصول إلى معلومات ومعارف جديدة عن طريق بذل الجهود في السعي وراء المعارف وجمع المعلومات وتحليلها [2]" .

2- إصلاحات قطاع التعليم العالي: إن السياسات الإصلاحية التي عرفها قطاع التعليم العالي في الفترة ما بعد 2005 حيث مست جانبين لهذا القطاع، وهو النظام الدراسي بحيث تحول من نظام كلاسيكي إلى نظام ليسانس ماستر دكتوراه (LMD)، أما الجانب الآخر هو الشروع في القيام بإصلاحات جديدة على مستوى الميزانية العامة للدولة (والتي شملت كتجربة في البداية أي منذ سنة 2005 ثلاث وزارات وهي وزارات وزارة الصحة والسكان، وزارة الأشغال العمومية، وتوسعت التجربة في سنة 2006 إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ISSN:2602-6570

2-1- إصلاح النظام الدراسي: يوجد مجموعة من النظم الدراسية المطبقة في معظم دول العالم، ويتوقف تطبيق أي نظام دراسي دون الآخر على الظروف الإقتصادية للبلاد، والإمكانات المالية والبشرية والإدارية المتاحة.

2-1-1- مفهوم نظام الدراسة: يقصد بنظام الدراسة مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات في جامعة معينة لتنظيم العملية التعليمية بها، وطريقة الحصول على الشهادات الجامعية بمختلف الدرجات والتخصصات.

2-1-2- الهيكلة الجديدة للتعليم العالي " نظام LMD ": تضع الهيكلة الجديدة لنظام التعليم العالي في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها منذ مدة في البلدان الأنجلوسكسونية والذي وافقت عليه مؤخرا الدول الأوروبية، وسيسهل تبني هذا النمط من تنظيم التعليم العالي الذي بدأ يأخذ طابعا عالميا، كما سيسهل الحركية والتعاون والإعتراف المتبادل بالشهادات ستسمح الهيكلة الجديدة للتعليم العالي بتحسين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج في محيطها الإجتماعيوالإقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي وتمد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف وتتسم هذه الهيكلة الجديدة بتوفير حرية أكبر للطالب، إذ يفرز هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملامح التكوين، في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للإحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن إستعماله في مسار تكويني آخر، هذا الإحتفاظ والتحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة إذ بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن إختيارهم.

2-1-3- المتطلبات المالية والإدارية لنظام LMD: يتطلب تطوير الإدارة الجامعية العديد من المتطلبات المالية والإدارية والتدريبية، ومن بين هذه المتطلبات مايلي:

- توفير الأبنية والمرافق الجامعية التي تستوعب الأنشطة الإدارية الحديثة؛
- تحديث الهياكل التنظيمية بالإدارة؛
- تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ وتأهيل مبدأ تفويض السلطات، مع وضع دليل لكل مستوى من مستويات الإدارة الجامعية؛
- تحديث نظم المعلومات وإستخدام الأجهزة الحديثة لهذا الغرض في كافة مرافق العملية الإدارية بالجامعة.

2-2- الإصلاح المالي: إن الإصلاح الذي تم على مستوى الميزانية العامة للدولة تجربة طبقت على مستوى قطاع التعليم العالي، مفادها هو الإنتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرنامج أي أنه بالإضافة إلى الإحتفاظ بمبدأ سنوية الميزانية فإنه يتم الأخذ كذلك مبدأ البرنامج في إعداد الميزانية، في حين أن التعليم العالي مثله مثل القطاعات الأخرى يستجيب لهذا التحول المتمثل في الإنتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج، غير أنه مبدئيا يمكن القول بأن هذا التحول من شأنه أن يسمح لقطاع التعليم العالي أن يتغلب بسرعة على إحدى العقبات العويصة التي ظلت تؤثر سلبا على القطاع منذ الإستقلال، التي تتعلق بعدم التلاءم ما بين مبدأ السنوية في شكلها القائم أي بإعتبارها ميزانية وسائل، التي تبدأ من تاريخ 1 جانفي من كل سنة وتنتهي بتاريخ 31 ديسمبر من نفس السنة، والسنة الجامعية بإعتبارها تنطلق في بداية شهر سبتمبر من كل سنة لتختتم في بداية شهرجويلية من السنة الموالية، لأن تمويل التعليم

العالي لم يعد مجرد وسيلة بل يأخذ في الإعتبار المشروع ككل ويركز على أهدافه وما سيحقق منها كنتائج وستكون جد إيجابية إذا دعمنا قطاع التعليم العالي بتمويل إضافي مستقل وخاص من شأنه أن يجعل الإعتمادات المالية التي يتم تخصيصها على مستوى القطاع تشترط تحقيق نتائج هذه الأخيرة من شأنها وهي تركز على ما يتحقق من نتائج كمعيار لمنح مزيدا من الإعتمادات في المستقبل تحسن التسيير على مستوى قطاع التعليم العالي[3].

ثانيا: إشكالية تمويل التعليم العالي

تشكل مسألة تمويل التعليم العالي ضغطا كبيرا على العديد من البلدان لاسيما في بلدان العالم الثالث كالجزائر، وما يميز الجامعات في هذه الدول هو إحتكار الدولة للتعليم العالي أي أن الجامعات وبإعتبارها من المرافق العامة تدار من قبل الدولة ولا وجود فيها للقطاع الخاص.

1- واقع ومستوى كفاية تمويل التعليم العالي: من أهم المشكلات القائمة التي تواجهها النظم التعليمية المعاصرة في مختلف الدول هو ما يتعلق بتوفير المال اللازم للتعليم والتوسع فيه، ويصطدم طموح الدول عموما في تحقيق آمالها التعليمية بهذه المشكلة مهما كان حظ الدولة من الغنى مما يضطرها للتخلي عن بعض مشاريعها التعليمية أو تأجيلها للمستقبل، ويمكن توضيح ذلك في ضوء عاملين أساسيين هما:

- أن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مباني ومعدات وتجهيزات وأساتذة وعمال ......إلخ باهضة التكاليف وتحتاج إلى أموال ضخمة؛
- وجود القيم الديموقراطية ومبادىء الرفاهية والعدالة الإجتماعية وما ترتب عليها من زيادة طموح الشعب وكبر آمالهم وما صاحب ذلك من إلتزامات

الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء، قد جعل ميدان التعليم العالي في سباق مستمر مع غيره الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم. إذ تلبى هذه الإحتياجات وتوفر حسب أولويات وضمن حدود المستوى الكافي والمناسب لأعباء التعليم العالي حيث يعتبر مستوى التمويل ومدى تناسبه وكفايته العامل الرئيسي لهذه الأوضاع . ونظرا لما يمتاز به نظام التعليم العالي في شتى الدول من وتيرة النمو المتصاعدة موازاة مع ظاهرة التضخم وإرتفاع الأسعار التي تعكس ضرورة زيادة رواتب هيئة التدريس من سنة إلى أخرى لجعلها تتناسب مع إرتفاع مستوى المعيشة، إضافة إلى عدم توفر المستوى المناسب من الدعم المالي لبحوث هيئة التدريس بسبب إرتباطها بمحدودية مخصصات البحث العلمي، مما إستدعى من الحكومات ضرورة إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى ميزانية التعليم العالي لمواجهة كافة أشكال الشح والنقص في التمويل[4].

2- المصادر الرئيسية لتمويل التعليم العالي: وتتمثل فيمايلي:

2-1- الإيرادات الحكومية: إن الجهة التي تضطلع بمهمة التمويل غالبا ما تكون الحكومة المركزية عن طريق الميزانيات التي تعدها الجهات التعليمية المسؤولة كوزارات التعليم والبحث العلمي، وبهذا فإن التمويل عن طريق إيرادات الحكومة ينتمي بصفة عامة إلى نظام مركزي، وتشتمل إيرادات الحكومة على المنحة السنوية (إعانات الدولة)، حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية، حيث يخصص للجامعات نسبة معينة منها عند تحصيلها كل عام. وعليه فإن التمويل الحكومي يحقق جملة من الفوائد التي تنعكس إيجابيا على تحسين وتطوير أداء الجامعات من خلال:

- تعميق إستقلالية الجامعات وعدم تأثرها بضغوط القطاع الخاص مما يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية؛
- إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود في الدخول إلى الجامعات؛
- إن إمكانية الدولة مازالت متميزة بإمكانياتها عن إمكانيات القطاع الخاص، مما يجعلها قادرة على تحسين تمويل التعليم الجامعي وتوسيع مؤسساته التعليمية.

2-2- مصادر أخرى لتمويل التعليم الجامعي: تختلف مصادر التمويل حسب طبيعة الحكومات وأنظمتها الإقتصادية، ويمكن إجمال مصادر التمويل الأخرى بشكل عام كالأتي:

- **الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم:** كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي ورسوم السيارات، وضريبة التعليم الجامعي؛
- **القروض:** منها الداخلية والخارجية التي تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية أو تطوير مشاريع قائمة؛
- **أقساط التعليم الخاص:** وهذه الأقساط تدفع مقابل تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم الخاصة؛
- **المصادر الخاصة:** ويعني تمويل التعليم من خلال المصادر الخاصة، أي ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الرسوم التي يدفعها الأهالي بشكل رمزي أو كامل، رسوم التسجيل ورسوم الإمتحانات وثمن الكتب..إلخ، إضافة إلى أقساط التعليم العالي

المدفوعة من قبل عوائد الطلبة كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية أو التجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسات التعليمية؛

- **المصادر المحلية:** تمثل مساهمات البلديات، الحكومات المحلية والأهالي في المناطق الريفية والقرى مثال: مساهمة الأهالي في بناء كلية؛
- **الهيئات والتبرعات:** وهي عبارة عن هبات وتبرعات عينية أو نقدية تقدم للمؤسسات التعليمية؛
- **التمويل الذاتي:** وذلك من خلال الجمع بين العمل والدراسة أو القيام بأعمال إنتاجية مجاورة (كالكليات التقنية والصناعية والمستشفيات الجامعية)، بعبارة أخرى تمويل بعض المؤسسات التعليمية نفسها ذاتيا من خلال مواردها المتتالية من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها؛
- **المنح والمساعدات الخارجية:** وتسمى بمصادر التمويل الخارجية (ماعدا القروض، وتكون غير مشروطة) وتشمل هذه المصادر المساعدات والمنح الخارجية التي تقدمها الجهات الدولية والإقليمية والوطنية أو الهيئات الصحية أو الدينية أو المؤسسات والشركات الخاصة؛
- **أقساط التعليم المسائي:** هناك بعض الكليات لديها القدرة على فتح باب التقديم للدراسات المسائية في أقسامها مقابل مبالغ معينة يدفعها الطالب في الدراسات المسائية[5].

ثالثأ: واقع تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

تتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر ما بين الحكومي (العمومي) والخاص، إلا أن ما يطغى على نوعية تمويله هو التمويل الحكومي

بما نسبته 98 %، أما القطاع الخاص فلا يشكل سوى 2%، حيث تتحمل الدولة جميع نفقات التعليم العالي ولقد درجت الحكومة المركزية على تخصيص مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم العالي حيث ترتبط هذه المخصصات إرتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة وبأوضاعها الإقتصادية والسياسية. وبالتالي نجد أن التعليم العالي في الجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل رمزي، ويعتمد هذا التمويل على عدة مصادر أهمها الضرائب وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم التسجيل، أما المصادر الثانوية أو الخاصة فهي بنسب قليلة ومحدودة للغاية وهي في مجملها مصادر خارجية تتمثل في المنح الدراسية التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية.

1- مؤشرات تمويل التعليم العالي: إن من بين أهم ما يستدل به على الجهد الذي تبذله الدولة في مجال تمويل التعليم العالي هو نسبة الإنفاق بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة إضافة إلى علاقة هاته الأخيرة والناتج الداخلي الخام (PIB).

1-1- مستويات تمويل ميزانية التعليم العالي في الجزائر: يحظى قطاع التعليم العالي بمستويات تمويل معتبرة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال المكانة الهامة التي تتبوؤها ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة، وتحتل في أغلب الأحيان الدرجة الخامسة من حيث توزيع الإعتمادات لكل دائرة وزارية نتيجة للتوسع الكبير الذي يشهده هذا القطاع مما أدى إلى زيادة مخصصاته وتضاعفها بـ 4.43 % من سنة 2005 إلى سنة 2014 [6]، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (01)، كمايلي:

الجدول رقم (01): تطور ميزانية التعليم العالي للفترة (2005- 2013)

السنة	ميزانيـة التعلـيم العـالي (دج)	ميزانية الدولة (دج)	حصـة التعلـيم العالي (%)
2005 -2004	78.381.380.000	1.200.000.000.000	% 6.53
2006 -2005	85.319.925.000	1.283.446.977.000	% 6.64
2007 -2006	95.689.309.000	1.574.943.361.000	% 6.07
2008 -2007	118.306.406.000	2.017.969.196.000	% 5.86
2009 -2008	154.632.798.000	2.593.741.485.000	% 5.96
2010 -2009	173.483.802.000	2.837.999.823.000	% 6.11
2011 -2010	212.830.565.000	3.434.306.634.000	% 6.19
2012 -2011	4.608.250.475.00	277.173.918.000	% 6.014
2013 -2012	4.335.614.484.000	264.582.513.000	% 6.10
2014 -2013	4.714.452.366.000	270.742.002.000	% 5.74

المصدر: الجريدة الرسمية.

- يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة، حيث شهدت تطورات متذبذبة ففي فترة (2004- 2005) قدرت بـ 6.53 % من الميزانية العامة، ثم إنخفضت في سنة (2007- 2008) إلى 5.86% ثم عاودت للإرتفاع في السنوات الموالية، إلى أن عرفت إنخفاضا سنة (2013- 2014) بـ 5.74 %

1-2- أسباب ودوافع تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

تفوق الجزائر بعض الدول الغنية المنتجة للبترول في إنفاقها وتمويلها للتعليم العالي، إذ بات من الواضح في ضوء الإحصاءات والبيانات المتوفرة في الوقت

الحالي إنخفاض الدعم لمؤسسات التعليم العالي، فبعد أن كانت 6.2 % من الدخل القومي العام على المستوى العربي إنحدرت إلى 5.8% وهذا الإنخفاض إن دل على شيء فإنما يدل على إنخفاض نسبي للتمويلات الموجودة في البلدان العربية لفائدة التعليم، من بينها بلدان منتجة للنفط كالكويت والعراق والسعودية على أن هناك من الدول التي تمادت في تكثيف هذه التمويلات وتنميتها مهما كلفها ذلك من تضحيات كالجزائر والمغرب والسودان......إلخ.
وتجد الزيادة الكبيرة في مستويات تمويل التعليم العالي مبررا لها من خلال مايلي:

- مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98 % والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل والخدمات من إيواء في الأحياء الجامعية ومنح الطلبة؛
- ديموقراطية التعليم إذ مكنت الدولة الجزائرية كل أفراد الشعب من الإلتحاق بسلك التعليم دون تمييز؛
- زيادة النمو السكاني وخاصة فئة الشباب، فحوالي 65% من السكان لا يفوق سنهم 35 سنة من بينهم 48 % يتراوح سنهم بين 06- 18 سنة وهذه الفئة تشكل مدخلات التعليم العالي في السنوات اللاحقة؛
- كون الشهادات الجامعية في الجزائر لها مكانة إجتماعيةإقتصادية فأصبح هناك تطلعات من طرف الآباء والأبناء نحو التعليم والحصول على شهادات عليا لإعتبارات تاريخية وحضارية[7].

1-3- مشاكل تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: يمكن حصر المشاكل التي تواجه عملية تمويل التعليم العالي في عنصرين إثنين هما كمايلي:

- **الأزمة المالية:** المتمثلة في كون الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع والتي تحدد بالنسبة إلى عدد الطلبة بقيت ثابتة أو إنخفضت حتى بالسعر الثابت، مع ثبات مصادر التمويل وعدم تنويعها في حين تزايد التكاليف الحقيقية بإستمرار؛
- **أزمة في التسيير:** تتمثل في تدهور ظروف حياة الطلبة والمستخدمين والإداريين والمدرسين، إضافة إلى الإتهامات الموجهة من طرف الأسرة الجامعية المتعلقة بميكانيزمات وإجراءات تسيير مؤسسات التعليم العالي[8].

1-4- البدائل المقترحة لعملية تمويل التعليم العالي في الجزائر: من الملاحظ أن جهود الدولة المبذولة في تأمين الموارد المالية اللازمة وبالمستويات الكافية لدعم تطور ورقي قطاع التعليم العالي من خلال رصدها له مخصصات معتبرة من الميزانية العامة للدولة، وبالنظر إلى محدودية الموارد المالية وندرتها فإنه يتبادر في أذهاننا طرح تساؤل مهم وهو هل يمكن للدولة الإستمرار في تخصيص نفقات ضخمة لقطاع التعليم العالي؟ وهل يمكن لميزانية الدولة أن تفي بتدبير الأموال اللازمة لقطاع التعليم العالي في ظل تقلب أسعار المحروقات في السوق العالمية ؟، خاصة وأن أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في المرحلة القادمة هو وتيرة الإرتفاع المستمر لنفقات التعليم العالي نتيجة النمو السكاني، ولتزايد الطلب على حق مجانية التعليم العالي لجميع المواطنين مستندين في ذلك على مبدأ العدالة الإجتماعية، جميعها أسباب تثقل

كاهل ميزانية الدولة وتبعث على ضرورة إعادة النظر في نسب تمويل هذا القطاع أو إيجاد بدائل أخرى تساهم في زيادة وتنويع مصادره من أجل إنجاح الإستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية.

ولأجل ذلك سيتم إقتراح بعض من القطاعات التي يمكن لها أن تسهم في ذلك، من خلال مايلي:

- **قطاعات الأعمال:** وذلك من خلال مايلي:

- تشجيع مؤسسات حقل العمل والمؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع الأخرى لإنشاء صناديق تمويل دراسة الطلبة؛
- تشجيع مؤسسات حقل العمل للتعاون مع الجامعات لإنشاء مراكز بحثية نوعية متخصصة وتوفير مستلزماتها؛
- قيام مؤسسات العمل بالإستفادة من الخدمات العلمية والإستشارية التي تقدمها الجامعات؛
- التعاون مع الجامعات في دعم مشاريع البحث العلمي وخاصة الدراسات العليا؛
- الإستفادة من الإمكانات العلمية في الجامعات لحل مشكلات الإنتاج في مؤسسات حقلالعمل؛
- دعم العاملين وتشجيعهم للإلتحاق بالدراسات الأولية والعليا وتحمل تكاليف دراستهم.

- **المجتمع المحلي:** يمكن أن تساهم المؤسساتوالمنظمات غير الحكومية بتوفير إحتياجات الجامعة، وهذه المؤسسات هي المجالس البلدية، مجالس

الحكـم المحلـي، الجمعيـات والنقابـات المهنيـة، حيـث يمكـن إجمـال مساهماتها فيمايلي:

- تقديم الدعم المادي من خلال الهبات والتبرعات النقدية إضافة إلى تقديم أراضي مجانية أو بسعر رمزي؛
- المساهمة مع الجامعات في إدارة مشروعاتها الريادية وتقويم نتاج عملها؛
- إنشاء الصناديق لدعم الجامعات عن طريق الهبات والقروض.

– **الدعم الدولي:** إذ أكد مشروع اليونيسكو إبتداءا من عام 1980عن جاجة الـدول الناميـة لتطـوير منـاهج وطرائـق التـدريس والتخصصـات قـي الجامعـات وذلـك مـن خـلال الإسـتفادة مـن التجـارب والخبـرات الدوليـة والحصـول علـى المساعدات الماليـة مـن وكـالات التمويـل الدوليـة. ولكـي تكون المساعدات الدولية فاعلة ومؤثرة ، يفضل أن تركز على مايلي:

- توفير التجهيزات والمعامل والمخابر والورش المتقدمة تقنيا، تطوير مناهج التخصصات العلمية ومعايير الجودة؛
- تطـوير قـدرات القيـادات الحامعيـة فـي مجـال الإدارة الإسـتراتيجية للجامعات[9].

الخاتمـــة

مـن أجل تطـوير ورقـي قطـاع التعليم العـالي والبحـث العلمـي لابـد مـن تطبيـق بـدائل متنوعـة للتمويـل، إضـافة إلـى المخصصـات الماليـة التـي تمنحهـا الدولـة لمختلـف الجامعـات، ذلك سيسـاعد علـى تقليل وتخفيـف العبـء الملقـى علـى التمويل الحكومي رغم عدم كفايتـه، فـي نفس الوقت يسـاعد علـى تحقيق

ISSN:2602-6570

مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام أفراد المجتمع دون زيادة أعباء التعليم الجامعي، وذلك نظرا للظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد، في ظل محدودية الموارد المالية ومختلف سياسات الإصلاح سيؤدي بطبيعة الحال إلى صعوبة تدبير الأموال اللازمة لتمويل التعليم العالي والذي سيؤدي بدوره لتحقيق آثار سلبية على الإقتصاد الكلي للدولة.

قائمة المراجع والإحالات

[1]علي عزوز، **دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، 26/23 أفريل، 2012، ص: 227.

[2]محمد عوض العايدي، **إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية مع دراسة عن منهج البحث**، دار المعارف، مصر، 2005، ص: 21.

[3]كياري فطيمة الزهرة، **تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية – دراسة حالة: جامعة معسكر-**، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص ص: 40-47.

[4]هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 406-407.

[5]كياري فطيمة الزهرة، **تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الرابع، جامعة معسكر، 2014، ص ص: 107- 109.

[6]كياري فطيمة الزهرة، **مرجع سابق**، 2014، ص: 116.

[7]كياري فطيمة الزهرة، **مرجع سابق**، 2012، ص: 45.

[8]كياري فطيمة الزهرة، **مرجع سابق**، 2014، ص ص: 118- 119.

[9]محمد عبد الوهاب العزاوي، جمال داود سلمان الدليمي، **جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة**، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الإستراتيجيات- السياسات- الآليات)، مملكة البحرين، أكتوبر2011، ص ص: 270- 271.



